ولا يرثه الضارب ولا يرث هذا اي من الجنين ايهم اسبق ثم اوضح ذلك بقوله
فلو ضرب رجل بطن امرأة فالقت جنينا ميتا فعلى عاقلة
الاب غرة ولا يرث الاب منها اي من الغرة لانه قاتل مباشر
ظلما ولا ميراث للقاتل وفي جنين الامة لو كان ذكرا نصف
عشر قيمته لو كان حيا وعشر قيمته لو كان انثى وقال ان فيه
يجب فيه عشر قيمة الام لانه جزء من وجه وبه قال مالك واحمد
ولنا انه بدل نفسه فلا يتقدر بغيره وعن ابي يوسف انه يجب
ضمان نقصان الام ان انتقصت بذلك اعتبارا بجنين البهائم
فان خرج اي الجنين سيد بعد ضربه اي بعد ضرب رجل الجنين
الامة فالقته اي الجنين حيا فمات الجنين ففيه قيمته اي قيمة
الجنين حال كونه حيا لانه صار قاتلا اياه وهو حي وقيل هذا
عندهما وعند محمد يجب قيمته ما بين كونه مضروبا الى كونه غير
مضروب لان الاعتاق قاطع للسراية ولا يجب الدية والاعتاق
بعد الضرب عندنا وعند الثلاثة يجب دية وهو رواية عنا
ولا كفارة في الجنين على الضارب وقال الشافعي يجب عليه
الكفارة لانه قاتل وبه قال مالك واحمد ولنا ان القتل
غير محقق لجواز ان لا حياة فيه وان تيقنا وانفصاله حيا
اي الولد او عالجت فرجها حتى اسقطته ضمن عاقلتها
اي عاقلة هذه المرأة الغرة ان فعلت فعلها المذكور
بلا اذن الزوج لانها اتلفته متعدية فيجب عليها ضمانه
وتتحمل عنها العاقلة ولا ترث هي من الغرة شيئا لانها قاتلة

بغرة

بغرة بخلاف ما اذا فعلت ذلك باذن الزوج حيث لا يجب
الغرة لعدم التعدي وتحمل الثلاثة ضمن عاقلتها الغرة
مطلقا ويجب الكفارة ايضا ولو فعلت ام الولد ذلك
بنفسها حتى اسقطت فلا شيء عليها ما لم تستحق لاستحالة
وجوب الدين على المملوك لسيده ولو استحقت وجب للمولى غرة
لانه تبين انه ليس بمالها وانه مغرور وولد المغرور حر
الاصل وهي متعدية بذلك الفعل فصارت قاتلة للجنين
فتجب الغرة له ويقال للمستحق ان شئت سلم الجارية وان شئت
افدها لانه الحكم في جناية المملوك وفي الفتاوى معتدة
حامل حالت لانقضاء عدتها باسقاط الحمل فعليها الغرة
للزوج ولا ترث منه هذا

باب في بيان احكام ما يحدث الرجل في الطريق

الطريق

من اخرج الخ العامة كنيفا وهو بيت الخلا او ميزابا او جرصنا وهو المسمى على العلو وهو
مثل الروف وقيل هي الخشبة الموضوعة على جدار السطحين
ليتمكن من المرور وقيل هو الذي يعمل قدام الطاقة لتوضع
عليه كيزان ونحوها او دكانا وهو الموضع المرتفع مثل
المصطبة فلكل واحد من اهل الخصومة نزعه يعني مطالبته
بنزعه لان المرور في هذا الطريق حق مشترك لهم بانفسهم
ودوابهم ولكل من يثبت له هذا الحق ان ينزعه وعند محمد
والثلاثة ليس لكل نزعه اذا لم يضر بهم هذا اذا بنى لنفسه
واما اذا بنى للمسلمين كالمسجد ونحوه فلا ينقض بخصومة

Copyright © King Saud University